

## قرار رئيس المؤتمر الوطني العام

رقم (28) لسنة 2015م

بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (20) لسنة 2013م

بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية

بعد الاطلاع على -

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م وتعديلاته.
- وعلى قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية والتشريعات المكملة لهما .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها .
- وعلى قانون نظام القضاء وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل .
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2013م بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية .
- وعلى ما عرضه السيد/رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

### أصدر القرار الآتي

#### الباب الأول

##### (أحكام عامة)

##### المادة (1)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالعبارات والالفاظ الواردة فيما بعد المعانى المقابلة لكل منها مالم تدل القرینه على خلاف ذلك .



تعريفات:-

- **الهيئة:** هيئة الرقابة الإدارية
- **القانون :** القانون رقم (20) لسنة 2013 ميلادية بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية
- **الرئيس:** رئيس هيئة الرقابة الإدارية.
- **الوكيل:** وكيل هيئة الرقابة الإدارية.
- **عضو الهيئة:** الموظف الفني الذي يصدر بمنحه صفة العضوية بقرار من الرئيس.
- **الموظف الفني:** هو من يحمل مؤهل عالي أو جامعي في مجال القانون أو غيره من المؤهلات التي يصدر بمنحه صفة مأمور الضبط القضائي بقرار من الرئيس.
- **الموظف الخاضع لرقابة الهيئة:** كافة العاملين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وفق نص المادة (26) من القانون.
- **العاملون:** منتسبو الهيئة من الأعضاء والموظفين وغيرهم.

### الـ (2) سادة

تبادر الهيئة اختصاصاتها وفقا للأحكام المنصوص عليها من قانون إنشائها وما هو وارد في هذه اللائحة ويكون مقرها في مدينة طرابلس ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب تنشأ بقرار من الرئيس.

### الـ (3) سادة

أعضاء الهيئة وموظفيها الفنيون تابعون لرؤسائهم دون غيرهم بترتيب درجاتهم ثم لرئيس الهيئة وينوب بعضهم عن بعض.

### الـ (4) سادة

تحدد بقرار من رئيس الهيئة اختصاصات مدراء الإدارات ومدراء الفروع والمكاتب التابعة لها.

### الـ (5) سادة

يجوز للرئيس أن يفوض بعض اختصاصاته لمدراء الإدارات العامة والمكاتب والفروع إذا اقتضت الضرورة ومصلحة العمل ذلك.

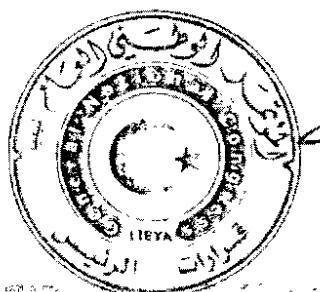
مكتوب



## المـ (6) سـادـة

يتولى وكيل الهيئة مساعدة الرئيس فى الإشراف على تسيير أعمال الهيئة وفقاً لما نصت عليه التشريعات النافذة . وله على وجه الخصوص ما يلى :

- متابعة نشاط فروع الهيئة وتلقي المكابلات والتقارير الواردة منها ودراستها وإعتمادها ومتابعة الإجراءات المتعلقة بها.
- الإشراف على وحدات الهيئة بالمنافذ التي يتم تحديدها بموجب قرار من رئيس الهيئة.
- التوقيع على العقود التي تبرمها الهيئة والتي لا تتجاوز قيمتها (150,000) مائة وخمسون ألف دينار لتقديم الخدمات أو تكليف لجان استشارية بعد موافقة رئيس الهيئة.
- اقتراح تشكيل لجنة المشتريات وإعتماد محاضرها.
- رئاسة اللجان التخصصية والمشتركة . وللجنة العطاءات الرئيسية وغيرها من اللجان التي يكلف بها من قبل الرئيس .
- متابعة أعمال اللجان المشكلة داخل الهيئة.
- اقتراح السياسات والإتجاهات العامة والإشراف على البرامج . واقتراح النظم واللوائح المتعلقة بأساليب ووسائل تنظيم الإجراءات المتعلقة بعمل الهيئة.
- اقتراح تشكيل اللجان الفنية والاستشارية لبحث ومتابعة الموضوعات والشكاوى والتي تتطلب متابعتها ذلك.
- اقتراح منح المكافئات التشجيعية . ومكافئات اللجان يتم تشكيلها وفقاً للتشريعات النافذة.
- إعداد التقارير الدورية عن مهام الهيئة وسير العمل بها .
- المتابعة والإشراف على سير العمل اليومي بالجهاز الإداري للهيئة .
- الإشراف على إعداد مشروع الميزانية العامة وإعداد الحساب الختامي والتقرير السنوي للهيئة .
- ما يخول به من اختصاصات من قبل رئيس الهيئة .



### الـ سادة

يحل وكيل الهيئة محل الرئيس عند غيابه وعند غياب كل منهما يحل محل الرئيس أقدم مدراء الإدارات العامة وأعلاهم درجة . وتحتفق حالة الغياب بتعذر مباشرة رئيس الهيئة لهاته بالقرار الرئيسي للهيئة مدة تتجاوز خمسة أيام متتالية . ويخطر وكيل الهيئة السلطة التشريعية بمباشرته لهام الرئيس فور إنتهاء المدة المحددة بهذه المادة .

## الباب الثاني

### (في ممارسة الهيئة ل اختصاصاتها وصلاحياتها)

#### الفصل الأول

##### (في أعمال الرقابة )

### الـ سادة

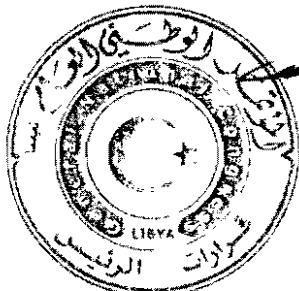
للهيئة في سبيل مباشرتها ل اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون استخدام كافة الوسائل الازمة للتحري والكشف عن الجرائم والمخالفات وأوجه القصور في أداء جميع الجهات الخاضعة لرقابتها .

### الـ سادة

على العضو أو الموظف الفني بالهيئة إذا رأى موجباً لفرض الرقابة الفردية المنصوص عليها في المادة (27) من القانون أن يبين ذلك في تقرير مفصل يرفق بطلب الإذن يذكر فيه الواقعية أو شبهة الجريمة أو المخالفة والموظف المراد مراقبته والمبررات الموجبة التي يراها لاعمال هذه الرقابة الفردية . وعلى مدير الإدارة المختص أو مدير الفرع أن يذيل هذا التقرير برأيه لاستصدار الإذن من الرئيس .

### الـ سادة

تجرى الرقابة الفردية في سرية تامة . ولا تجرى إلا من قبل وتحت إشراف عضو أو موظف فني بالهيئة بالطريقة والأسلوب اللذين يحددهما مدير الإدارة المختص أو مدير الفرع بحسب الأحوال ويجوز للهيئة الاستعانة ب رجال الشرطة والأمن في اجراء التحريات والرقابة المشار إليها .



### الـ ١١ سادة

يجب أن يتضمن الإذن الكتابي الصادر عن رئيس الهيئة بإجراء المراقبة الفردية إسم المراقب والجهة التابع لها والغرض من المراقبة.

ويجب أن يحرر العضو القائم بالمراقبة الفردية محضراً يتضمن بيان ماتم في كل حالة والنتيجة التي أسفرت عنها التحريات أو الرقابة أو الضبط وفي جميع الأحوال تعتبر أوراق التحريات أو الرقابة سرية.

### الـ ١٢ سادة

يجوز للعضو أو الموظف الفني بالهيئة في سبيل أدائه للمهام المنطة به تنفيذاً لأحكام القانون أن يستعين بمصادر شخصية للحصول على المعلومات بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والتي تتطلبها مهامه الرقابية على أن يخطر رئيسه المباشر بها وأن يتعامل معها بسرية تامة.

### الـ ١٣ سادة

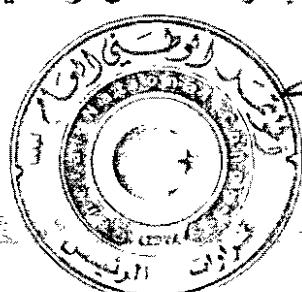
على العضو أو الموظف الفني بالهيئة عند طلبه إيقاف موظف عن عمله احتياطياً لقتضيات المصلحة العامة أن يبين في طلبه إسم الموظف المراد إيقافه عن العمل احتياطياً ودرجته الوظيفية والمبررات الموجبة للإيقاف وعليه أن يبين وجه المصلحة العامة التي اقتضت ذلك.

ويرفع الطلب إلى رئيس الهيئة عن طريق مدير الإدارة المختص أو مدير الفرع بحسب الأحوال لاستصدار قرار الإيقاف.

### الـ ١٤ سادة

على عضو الهيئة أو الموظف الفني بها أن يراعي مدة الوقف المقررة في القانون . وإذا اقتربت المدة من الانتهاء ورأى استمراريته لقتضيات المصلحة العامة أن يعد بذلك مذكرة يبين فيها أسباب استمرار الوقف ويتولى مدير الإدارة المختص أو مدير الفرع بحسب الأحوال إحالته الأوراق إلى رئيس الهيئة الذي يحيلها للمجلس التأديبي المختص للبت فيه قبل إنتهاء مدة الوقف بوقت كاف.

أما إذا رأى عدم الحاجة إلى استمرار الوقف فعليه أن يعد مذكرة بذلك لرئيس الهيئة عن طريق مدير الإدارة المختص أو مدير الفرع بحسب الأحوال لاستصدار القرار اللازم برفع الوقف .



### المـ (15) سـادة

للعضو أو الموظف الفني بالهيئة حق الاطلاع على كافة الأوراق والمستندات والبيانات والحسابات التي يراها لازمة لإنجاز مهمته حتى ولو كانت سرية . وكما له حق التحفظ عليها وأخذ صور منها وله أيضاً زيارة موقع العمل وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة تقديم كافة التسهيلات له دون إعاقة لمهامه المناطة به بموجب القانون بعد التحقق من انتسابه للهيئة بإبراز بطاقة التعريف الوظيفي .

### المـ (16) سـادة

على العضو أو الموظف الفني بالهيئة في سبيل مبادرته للإختصاصات المنصوص عليها في القانون أن يتحرى المعلومات عن الجهات الخاضعة لرقابة من مختلف المصادر التي يراها كافية بذلك . وعليه أن يعمل على تحليلها والتأكد من مدى صحتها على الواقع وله في سبيل ذلك الإنتحال إلى موقع الجهة وإجراء التفتيش اللازم والوقوف على سير العمل بها وفحص المستندات والملفات التي يرى لزوم فحصها .

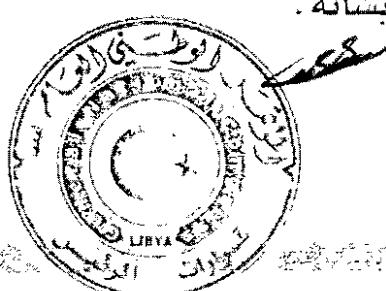
كما له سماع وضبط أقوال من يرى لزوماً لسماع وضبط أقواله . أما في مقر الهيئة وفقاً لما تقتضيه ظروف الواقعة .

### المـ (17) سـادة

إذا ما تكشف للعضو أو الموظف الفني بالهيئة أثناء تأديته للمهام المناطة به بمقتضى أحكام القانون وجود خلل أو قصور بالجهة محل الرقابة ناجم عن مخالفة أو جريمة جنائية عليه أن يبادر على الفور بضبط هذه المخالفة أو الجريمة وإجراء التحريات الالزمة لتحديد مرتكبها أو المسؤول عنها وتضمين ذلك في تقريره الذي يعده لهذا الغرض وعليه أن يبين فيه نوع المخالفة أو الجريمة واسم أو أسماء مرتكبيها وما أسفرت عنه تحرياته في هذا الشأن .

### المـ (18) سـادة

للعضو أو الموظف الفني بالهيئة إذا ما رأى هناك مبرراً للتحفظ على حساب من حسابات الجهة محل الرقابة اعمالاً لنص المادة (32) من القانون أن يثبت ذلك في تقرير يعد لهذا الغرض يبين فيه رقم الحساب ونوعه واسم المصرف المودع فيه والمبررات الموجبة للتحفظ ويعرض على الرئيس عن طريق مدير الإدارة أو الفرع أو المكتب المختص التابع له العضو أو الموظف الفني لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنه .



### المادة (19) **المادة**

على العضو أو الموظف الفني بالهيئة أثنتان تحريراته عن الجهة محل الرقابة أن يتتأكد من أن أداء تلك الجهة يتم وفقاً للأغراض المحددة في سند إنشائها وأن القائمين عليها والعاملين بها يؤدون أعمالهم وفقاً لما تقتضيه التشريعات النافذة . وأن يبين ذلك في تقريره والذي يعده لهذا الغرض ويتعين أن يثبت فيه أي انحراف عن الأغراض أو القوانين المنظمة لها.

### المادة (20) **المادة**

على العضو أو الموظف الفني بالهيئة إذا ما تبين له من خلال أدائه للمهام المناطة به بمقتضى القانون أو من خلال ما يتبادر إليه من معلومات بوجود شبهات حول أحد الموظفين الخاضعين لرقابة الهيئة تضيق بمارسه لتصرفات تسيء إلى سمعة وكرامة الوظيفة العامة . أن يتحرى بذلك عن صحة تلك المعلومات وله في سبيل ذلك أن يخطر جهة الإدارة المختصة بالهيئة بإلزام المعنى بتقديم إقرار بذاته المالية . كما له أن يطلب إجراء المراقبة الفردية إذا ما رأى وجود مبرر لذلك إعمالاً لنص المادة (27) من القانون بمراعاة المواد (10) و(11) من هذه اللائحة .

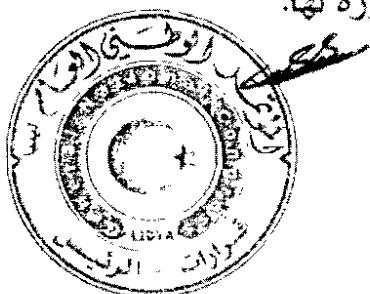
### المادة (21) **المادة**

إذا امتنع الموظف الخاضع لرقابة الهيئة عن موافاة العضو أو الموظف الفني بما يطلبه من مستندات أو بيانات فعلى العضو أو الموظف الفني بالهيئة القيام على الفور بضبط وإثبات ذلك في تقرير يعد لهذا الغرض لعرضه على الرئيس عن طريق مدير الإدارة أو مدير الفرع التابع له لإتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً لأحكام المادة (52) المقررة لها.

### المادة (22) **المادة**

على الهيئة متابعة معدلات الأداء بالجهات الخاضعة لرقابتها بما يكفل تحقيق الأهداف المتواخدة منها وبأفضل السبيل وبأقل التكاليف . ومن أن العاملين بها يقومون بأداء أعمالهم وفقاً للقانون .

كما عليها القيام بمتابعة معدلات الأداء بالوحدات الإنتاجية أو الخدمية الخاضعة لرقابتها للوقوف على مدى تحقيقها للمستهدفات المقررة لها.



## الفصل الثاني

### (في التحقيق)

#### المادة (23)

تتولى إدارة التحقيق إجراء التحقيقات فيما ينسب للموظفين العاملين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة عن المخالفات المحالة إليها من رئيسها أو من يكلفه بذلك وفقاً لأحكام القانون.

#### المادة (24)

يكون التحقيق فيما ينسب للموظفين الخاضعين لرقابة الهيئة من مخالفات إدارية ومالية بمعرفة أحد أعضاء التحقيق.

ويتم التحقيق في هذه المخالفات وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

#### المادة (25)

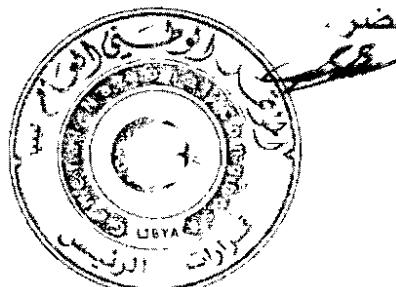
لا يجوز رد أعضاء التحقيق بالهيئة إلا في الأحوال المقررة لرد أعضاء النيابة العامة المبينة بالتشريعات النافذة.

#### المادة (26)

يجرى التحقيق في مقر الهيئة . ويجوز لعضو التحقيق الإنقال إلى آية جهة أخرى يقتضي التحقيق الإنقال إليها.

#### المادة (27)

يكون التحقيق كتابة ويثبت في محضر أو محاضر مسلسلة يصدر كل منها بذكر تاريخه ومكانه وساعة افتتاحه وهيئة وتدليل كل ورقة من أوراقه بتوقيع عضو التحقيق . وعلى عضو التحقيق أن يثبت بالمحضر كل ما يتخذه من إجراءات واسم المتهم ولقبه وجهة عمله ووظيفته ومحل إقامته والأسئلة والأجوبة . وأن يطلب من المتهم التوقيع على كل صفحة من أقواله بالمحضر .



### الـ ٢٨

يتولى كتابة محاضر التحقيق كاتب يقوم بالتوقيع على كل صفحة مع عضو التحقيق وتنفيذ تأشيراته وموافقته عند الانتقال للتحقيق خارج مقر الهيئة. ويجوز عند الإقتضاء ندب كاتب من الجهة التي انتقل إليها عضو التحقيق مع تحليفه اليمين القانوني قبل مباشرته التحقيق.

### الـ ٢٩

لعضو التحقيق أن يستدعي المتهمين من العاملين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وغيرهم لاستجوابهم فيما نسب إليهم . ويتم ذلك بموجب أمر تكليف بالحضور إما شخصياً أو عن طريق أحد مأمورى الضبط القضائى بالهيئة أو أحد رجال الأمن . ويجب أن يشتمل أمر التكليف بالحضور على اسم المتهم ولقبه ومهنته وجهة عمله ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر ومعياد الحضور ومكانه وتوقيع العضو مذيل بختم الهيئة .

وعند حضور المتهم على عضو التحقيق أن يتثبت من شخصيته وأن يحيطه علمًا بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله بالحضر .

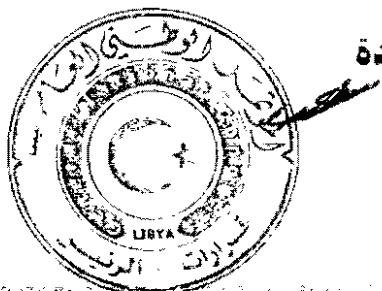
### الـ ٣٠

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول . يجوز لعضو التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره وتعلن أوامر الضبط والإحضار عن طريق أحد مأمورى الضبط القضائى بالهيئة أو أحد رجال الأمن . ويجب أن يشتمل هذا الأمر على اسم المتهم ولقبه ووظيفته وجهة عمله ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر وتوقيع العضو مذيل بختم الهيئة .

ويسقط الأمر بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدوره ما لم يوجد من العضو مدة أخرى .

### الـ ٣١

يتناول التحقيق جميع الواقع المحالة للعضو . وإذا ما تكشف للعضو أثناء التحقيق وجود مخالفات أو جرائم لا تتصل بالواقعة الأصلية . قام بضبطها وإحالتها إلى الرئيس أو من يفوضه عن طريق مدير الإدارة المختصة بالتحقيق لإعطائهما رقم قضية .



### الـ ٣٢

لعضو التحقيق أن يطلب من الجهات المختصة المستندات والأوراق والملفات وأخذ صورة ضوئية عنها متى رأى أنها لازمة للتحقيق . كما له الإطلاع على أية بيانات يرى أنها ضرورية ولازمة للتحقيق . وعلى الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة تمكين أعضاء التحقيق من ذلك ولو كانت أوراقها أو بياناتها سرية .

#### المادة (33) **سادة**

لعضو التحقيق الاستعانته بذوي الخبرة في المسائل الفنية إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك . ويسرى بشأن ذوي الخبرة من خارج الهيئة الأحكام المقررة بشأن الخبرة القضائية في التشريعات النافذة .

#### المادة (34) **سادة**

إذا رأى عضو التحقيق أن مصلحة التحقيق تقتضى وقف المتهم عن عمله أعد مذكرة بذلك يبين فيها موضوع التحقيق ومبررات طلب الوقف تعرض على الرئيس لإصدار قرار الوقف ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر إلا بقرار من مجلس التأديب المختص .

#### المادة (35) **سادة**

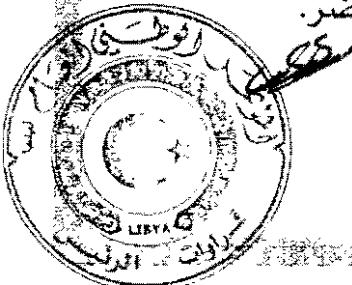
يجب على عضو التحقيق بالهيئة أن ينهى التحقيق مع من أوقف عن العمل خلال المدة المقررة للوقف فإذا وجد أن هناك مبررات قوية تدعو لتمديد مدة الوقف أعد مذكرة بذلك يبين بها الواقع النسوبية للموقوف ومبررات مدد مدة الوقف ويعرضها على رئيس الهيئة عن طريق مدير الإدارة المختصة " بالتحقيق " . فإذا ما أبدى موافقته على التمديد أحال الأوراق إلى مجلس التأديب المختص لتمديد مدة الوقف .

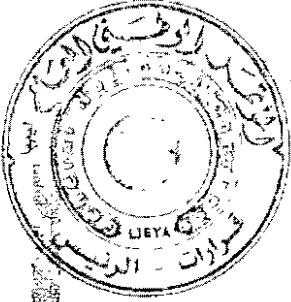
#### المادة (36) **سادة**

يجوز لعضو التحقيق في جميع الأحوال أن يقوم بتفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون المنصوب إليهم المخالفات كلما استدعت مصلحة التحقيق ذلك .

#### المادة (37) **سادة**

إذا وجدت مبررات قوية لإجراء تفتيش منزل الموظف النسوية إليه المخالفة أو عرض مدير إدارة التحقيق الأمر بمذكرة على رئيس النيابة العامة والواقع في نطاق اختصاصها المكانى منزل الشخص المراد تفتيشه ويرفق الإذن الكتابى بالحضور .





يبادر التفتيش أحد أعضاء التحقيق بحضور المراد تفتيشه أو من ينوب عنه كلما كان ذلك ممكناً . فإذا لم يكن ذلك ميسوراً وجب أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين كاملى الأهلية من أقاربه أو من القاطنين معه أو من الجيران . ويراعى هذا الترتيب بقدر الإمكان ويثبت ذلك في المحضر . وإذا كان المراد تفتيشه أنشى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنشى يندبها عضو التحقيق لذلك ويجوز لعضو التحقيق الإستعانته برجال الشرطة والأمن في عملية التفتيش .

#### المـ ٣٨ سـادة

إذا أسرف التفتيش عن العثور على أوراق أو أشياء تهم التحقيق فعلى عضو تثبيت بياناتها ووصفها في المحضر على أن يضعها في حrz مغلق ويختتم عليه بختم الهيئة ويكتب عليه تاريخ المحضر ورقمه وموضع التحقيق .

أما إذا اثر عضو التحقيق أثناء إجراء التفتيش على أشياء تعتبر حيازتها جريمة وفقاً لقانون العقوبات أو أي قانون آخر فعليه أن يقوم بضبطها وتحريزها وتحرير محضر بشأنها وأحالتها مع الحrz فوراً إلى النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم من إجراء .

#### المـ ٣٩ سـادة

يثبت عضو التحقيق في المحضر إجراءات التفتيش وحضور المتهم أو غيابه أثناء التفتيش و نتيجته وبياناً تفصيلياً بجميع ما يعثر عليه من أوراق أو غيرها مما يتعلق بالتحقيق .

#### المـ ٤٠ سـادة

لعضو التحقيق أن يستدعي الشهود من العاملين بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وغيرهم وأن يستمع لأقوالهم بعد حلف اليمين .

ويجب أن يتضمن أمر التكليف بالحضور لتأدية الشهادة اسم الشاهد ولقبه وجهة عمله ووظيفته ومحل إقامته وموضع التحقيق وتاريخ الأمر وموعد الحضور لتأدية الشهادة وتوقيع عضو التحقيق عضو وختم الهيئة .

وتعلن أوامر التكليف بالحضور لأداء الشهادة وأوامر الضبط والإحضار بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى بالهيئة أو أحد رجال الأمن . ولا يجوز تنفيذ هذه الأوامر بعد مضى ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يمددها عضو التحقيق لمدة أخرى .

#### المـ ٤١ سـادة

يجب على كل من يدعى لتأدية الشهادة الحضور في الموعد المحدد له بأمر التكليف . فإذا تخلف عن الحضور أو امتنع عن أداء الشهادة على عضو التحقيق أن يثبت ذلك في المحضر

كما له تكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بالهيئة أو أحد رجال الأمن بإحضار المتنع عن الحضور طوعاً.  
وإذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه عن الحضور جاز سماع شهادته بمحل وجوده فإذا انتقل عضو التحقيق لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر. أمر بإحضاره فى الموعد الذى يحدده له ويتم ذلك بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد رجال الأمن. وتطبق بشأنه الأحكام المقررة فى القانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بالإمتناع عن الشهادة.

#### المادة (42) سادسة

يتعين فى قيد المخالفة مالية أو إدارية إسنادها إلى مواد القوانين واللوائح والقرارات التى اطبقت أحكامها عليها والتزام التعبير الوارد بها فى إيراد الوصف كلما أمكن ذلك.

#### المادة (43) سادسة

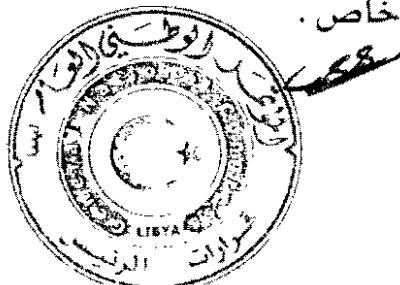
يتعين على عضو التحقيق عند الإنتهاء من القيد أو الوصف التصرف فى الأوراق بالإحاله الى المجلس التأديب المختص أو الأمر بحفظ الدعوى التأديبية لعدم المخالفة أو لعدم كفاية الدليل أو لعدم الأهمية. ويتم إعتمادها من رئيس الهيئة بعد عرضها عن طريق مدير الإداره المختصة.

#### المادة (44) سادسة

إذا أසفر التحقيق عن وقوع جريمة جنائية فعلى عضو التحقيق أن يثبت ذلك فى المحضر التحقيق واعداد مذكرة تتضمن وصفاً للواقعة وتكييفها القانونى وإحالتها الى مدير الإداره المختصة بالتحقيق لعرضها على رئيس الهيئة.

#### المادة (45) سادسة

للمتهم أثناء التحقيق كافة الضمانات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد بشأنه نص خاص .



٢٠١٣ / ٦ / ٣  
الدوري رقم ٢٠١٣ / ٦ / ٣

### الباب الثالث

(في نظام أعضاء الهيئة وموظفيها وتأديبهم)

#### الفصل الأول

في نظام أعضاء الهيئة وموظفيها

##### الم - سادة (٤٦)

يُشترط أن يتتوفر فيمن يعين في إحدى وظائف أعضاء وموظفي الهيئة كأدنى شروط التعيين المقررة لشغل الوظيفة العامة وفقاً للتشريعات النافذة بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤م.

##### الم - سادة (٤٧)

مع مراعاة أحكام المادة السابقة ويُشترط فيمن يعين للعمل في الهيئة أن يجتاز امتحان التعيين بنجاح أمام لجنة شؤون مختصة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة يحدد الكيفية التي يجري بها الامتحان.

##### الم - سادة (٤٨)

تجري للموظفين الفنيين الذين تم اجتيازهم لامتحان التعيين بنجاح قبل تعيينهم للعمل بأحدى الإدارات الرقابية أو الفروع دورة تدريبية نظرية وعملية في المجال الرقابي وفق برنامج يُعد لذلك لا تقل مدة الزمنية عن ستة أشهر.

##### الم - سادة (٤٩)

يحلف أعضاء الهيئة وموظفيها قبل مباشرتهم لأعمالهم اليمين القانوني الآتي : ( أقسم بالله العظيم أن أودى مهام عملى بكل أمانة واحلاص وصدق . وأن أحترم القانون وأن أراعى مصالح الشعب الليبي رعاية كاملة ) ويكون حلف اليمين أمام الرئيس أو وكيله أو من يفوضه في ذلك .

##### الم - سادة (٥٠)

تنتولى لجنة شؤون أعضاء وموظفي الهيئة جميع الشؤون الوظيفية لأعضائها ولغيرهم من الموظفين وتكون لها جميع الاختصاصات المنصوص عليها في التشريعات النافذة ذات العلاقة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون . كما تنتولى إعداد ملاك الهيئة بالتعاون مع إدارة الشؤون الإدارية بها ويتم اعتماده من الرئيس .

المحظى

## المادة (٥١) سادة

يُشترط فيمن تمنح له صفة العضوية ما يلى :

- أن يكون من حملة المؤهل العالي أو الجامعي في القانون أو أي مؤهل آخر تتطلبه طبيعة عمل الهيئة يحدده قرار من رئيس الهيئة طبقاً للمادة (٦) من القانون.
- أن يكون قد أمضى مدة ثلاثة سنوات في العمل الرقابي بإحدى الإدارات الرقابية أو المكاتب الفنية كموظفي فني.
- أن تكون درجة كفاءته في أداء العمل الرقابي لا تقل عن جيد جداً طيلة مدة ثلاثة سنوات متتالية بالهيئة يحددها تقرير التفتيش المعد عنه من قبل مكتب التفتيش.
- أن لا يكون من سبق معاقبتهم تأديبياً من المجالس التأديبية.

## المادة (٥٢) سادة

ينشا بالهيئة مكتب للتفتيش على أعمال أعضائها وعلى أعمال الموظفين الفنيين المرشحين ليتل صفة العضوية بمراعاة الشروط الواجب توافرها بالخصوص والنصوص عليها بال المادة (٥١) من هذه اللائحة.

## المادة (٥٣) سادة

يندب للعمل بمكتب التفتيش عدد كافٍ من الأعضاء الذين لا تقل درجتهم عن الدرجة الحادية عشر بقرار من رئيس الهيئة لتولى أعمال التفتيش والتقييم يراعى في اختيارهم مختلف التخصصات العامل بها بالهيئة.

## المادة (٥٤) سادة

يجب إجراء التفتيش على أعمال أعضاء الهيئة وموظفيها الفنيين مرة على الأقل كل سنة. ويودع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش وتقدر

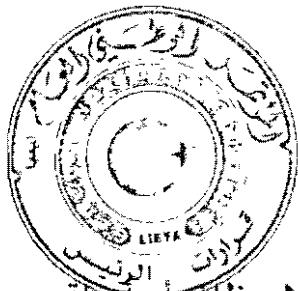
الكفاءة بإحدى الدرجات التالية:

١ - ممتاز.

٢ - جيد جداً.

٣ - جيد.





#### ٤ - ضعيف.

ويحافظ أعضاء الهيئة على ما يودع بملفاتهم بمكتب التفتيش من ملاحظات أو أوراق أخرى تتعلق بوظيفتهم أو بمسلكهم.

وتحدد لائحة التفتيش القواعد والضوابط التي يجري على أساسها التفتيش . وتصدر هذه اللائحة بقرار من الرئيس .

#### الـ ٥٥ - سادة

يتمتع العاملون بالهيئة وأسرهم من الدرجة الأولى بحق الرعاية الصحية والإجتماعية ويتم العلاج الطبي لأى منهم في المؤسسات الصحية والشركات الطبية داخل ليبيا وخارجها التي تعتمدتها الهيئة . وتحمل الهيئة نفقات العلاج بهذه المؤسسات أو الشركات وفقاً للمخصصات المالية المعتمدة بميزانية الهيئة وفقاً لما يلى :

- ثمن الأدوية المصرفية ومقابل العمليات الجراحية والفحوص المختبرية ورسوم التحاليل والأشعة .
- نفقات الإقامة والعلاج بهذه المؤسسات والشركات .
- ثمن النظارة الطبية والأطراف الصناعية بما في ذلك الأسنان أو أجهزة السمع إذا أوصى الطبيب بذلك .

وللهيئة أن تتعاقد مع احدى شركات التأمين الصحي لتوفير هذه الرعاية الصحية للعاملين بها داخل ليبيا وخارجها .

#### الـ ٥٦ - سادة

يمنح أي من العاملين بالهيئة ممن تقع له إصابة أثناء تأديته لعمله أو بسببه ونتج عنها عجز كلى أو جزئى أو وفاة الموظف تعويضاً نقدياً وفقاً للقواعد والنسب المحددة بالتشريعات النافذة .

#### الـ ٥٧ - سادة

تعمل الهيئة على الرفع من كفاءة العاملين من خلال التطوير والتدريب في الخصصات ذات العلاقة بطبعية عملها ومهامها الرقابية مع إعطاء الأولوية للتدريب في الداخل

\_\_\_\_\_

وتصدر قرارات الإيفاد للتدريب من قبل رئيس الهيئة . وتحدد لائحة التدريب القواعد والضوابط المبينة لذلك .

## الفصل الثاني

### (في تأديب أعضاء الهيئة)

#### المادة (58)

لا يجوز التحقيق إدارياً مع أعضاء الهيئة إلا بناءً على إذن كتابي يصدر من رئيس الهيئة ويحدد فيه من يكلف بالتحقيق وفقاً لنص المادة (20) من القانون . وتفتح ملفات سرية لهذه التحقيقات وتعرض نتائج التحقيق بمذكرة على رئيس الهيئة للتصرف .

وتقام الدعوى التأديبية على عضو الهيئة بتقرير مسبب من رئيسها ويكلف العضو بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويشتمل التقرير على بيان واف بالتهمة وأدلتها .

#### المادة (59)

يعقد المجلس المنصوص عليه في المادة (22) من القانون اجتماعاته بمقر الهيئة ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائه ويصدر قراراته بأغلبية الأراء .

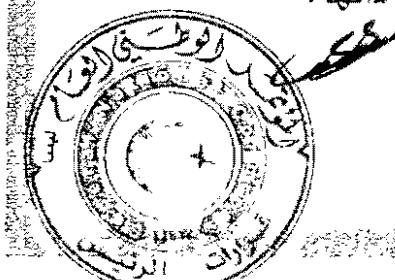
#### المادة (60)

تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويحضر العضو بنفسه وله أن يوكل محامياً للدفاع عنه وللمجلس التأديب أن يطلب حضوره شخصياً . وإذا غاب صدر القرار في غيبته بعد التحقق من وصول التكليف بالحضور إليه .

ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بنى عليها ويعلن به العضو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال المدة القانونية .

#### المادة (61)

تنقضى الدعوى التأديبية بمضي المدة القانونية المحددة بالتشريعات النافذة . ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعية ذاتها .



## الباب الرابع

### (الميزانية والحسابات والعقود)

#### الـ ٦٢ سادة

تدرج ميزانية الهيئة بعد إعتمادها من السلطة التشريعية في فرع قائم بذاته في الميزانية العامة للدولة.

ويتم إعداد مشروع الميزانية على نمط الميزانية العامة للدولة وتقديرات الزيادة المحتملة في كل سنة.

وتصدر التفويضات المالية بعد صدور قانون الميزانية من رئيس الهيئة.

#### الـ ٦٣ سادة

يتم الصرف عن طريق الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بالهيئة على جميع أوجه الإنفاق في حدود الميزانية المعتمدة وفقاً للأسس والضوابط المنصوص عليها في التشريعات المالية النافذة.

#### الـ ٦٤ سادة

يكون للهيئة حساب أو أكثر يفتح بالصارف العاملة في ليبيا . ويباشر رئيس الهيئة الصلاحيات المقررة لوزير المالية فيما يتعلق باستخدام الإعتمادات المقررة بميزانية الهيئة وله صلاحية النقل من بند إلى بند داخل ميزانية الهيئة.

#### الـ ٦٥ سادة

يباشر رئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء في تنفيذ ميزانية الهيئة .

#### الـ ٦٦ سادة

تخضع جميع المصاروفات للمراجعة المسبقة الداخلية بالهيئة للتحقق من مدى صحتها وسلامة تطبيق التشريعات والنظم المالية النافذة بالهيئة . وكما تخضع للمراجعة الداخلية حسابات العهد والمخازن . ويجب قفل حسابات العهد والسلف المستديمة قبل نهاية السنة المالية .





الـ 66 سـادـة

تسري على عقود الأشغال والإنشاءات العامة والتوريدات التي تبرمها الهيئة أحجام لائحة العقود الإدارية وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم (20) لسنة 2013 ميلادية.

الـ 67 سـادـة

يتولى رئيس الهيئة الإختصاصات المسندة لمجلس الوزراء أو الوزير المختص بلائحة العقود الإدارية في إصدار الإذونات و المباشرة إجراءات التعاقد واعتمادها.

الـ 68 سـادـة

يجوز للهيئة التعاقد على إستئجار العقارات والألات والمعدات من الغير في الحالات التي تستدعيها مصلحة العمل بشرط لا يكون لديها مثيل غير مستغل ويجب قبل ذلك القيام بدراسة اقتصادية مقارنة تكلفة شراء الأصل مع أعباء التأجير لإختيار أفضلها.

الـ 69 سـادـة

تنشأ بالهيئة لجنة دائمة للعطاءات تختص ب المباشرة إجراءات المناقصة العامة والمحدة والممارسات والمزايدات وفحص العطاءات والبيت فيها . ويصدر بتشكيلها وتحديد نظام عملها قرار من رئيس الهيئة .

الـ 70 سـادـة

تسري على مرتبات العاملين بالهيئة آية زيادة في المرتبات تقر بصفة عامة لباقي موظفي الدولة وذلك بذات الشروط والنسب التي تقر بها الزيادة .

الـ 71 سـادـة

يصدر عن رئيس الهيئة لائحة تنظيمية بشأن المكافآت والبدلات على اختلاف أنواعها التي يجوز منحها لأعضائها والعاملين فيها وتقديرها مصلحة العمل بالهيئة . وكذلك لن يستعان به من خارجها للتادية بعض الأعمال ذات الصلة بعملها وممارسة اختصاصاتها على أن تتناول هذه اللائحة تحديد هذه المبالغ وقواعد وإجراءات صرفها وحالات والحرمان منها وغير ذلك مما قد يتعلق بها .

كما تصدر عن رئيس الهيئة اللوائح التي تنظم العمل الإضافي وعلاوة السفر والإيفاد والبيت والتدريب والعلاج بالنسبة للعاملين بالهيئة وغيرها من اللوائح الأخرى . وتسري

الـ ٢٠١٤ / ٣ / ٣  
٢٠١٤ / ٣ / ٣  
جـ ٦٥

أحكام قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية على العاملين بالهيئة ما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون أو هذه اللائحة.

المـ ٧٣ سـادة

يستمر العمل باللوائح والقرارات النافذة المنظمة لعمل الهيئة إلى حين صدور ما يعدلها أو يلغيها.

المـ ٧٤ سـادة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار وي العمل به اعتبارا من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

  
نوري علي أبو سهمين  
**رئيس المؤتمر الوطني العام**  


صدر في طرابلس  
بتاريخ ٢٦ / مارس / ١٤٣٦ هـ  
وافق ١٧ / ٣ / ٢٠١٥ م  
كـمـ اللـجـنةـ الـدـسـتـورـيـةـ ٦ـ وـ الشـرـيفـ